

Distr.: General
11 August 2016

الجمعية العامة

الدورة السبعون

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/70/L.56)]

٢٩٤/٧٠ - الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣١/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الذي قررت فيه إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف مدة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(١)، وإلى قرارها ٢١٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، و ٢٦١/٧٠ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦،

١ - **تؤيد** الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في إطار استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى ويرد نصه في مرفق هذا القرار؛

٢ - **تعرب عن عميق امتنانها** لتركيا حكومة وشعبا على استضافة استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، وعلى توفير الدعم الضروري بجميع أشكاله.

الجلسة العامة ١١٢

٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.



(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة الاستعمال

15-17048 (A)



المرفق

الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين المشاركين في استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المجتمعين هنا في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، لإجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول^(٢)، ولتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، وتحديد العقبات والعوائق التي صودفت، والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، فضلاً عن التحديات الجديدة والقضايا الناشئة، والتأكيد مجدداً على الالتزام العالمي الذي تم التعهد به في إسطنبول، تركيا، بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، ومواصلة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية لصالح أقل البلدان نمواً في جميع المجالات ذات الأولوية من برنامج عمل إسطنبول، ضماناً لتنفيذ برنامج العمل على نحو فعال وكامل وفي الوقت المناسب خلال الفترة المتبقية من العقد، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٤)، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، واتفاق باريس^(٥) الذي اعتمدته الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٦)، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٧).

٢ - ندرك أن استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى فرصة سانحة لتسليط الضوء على التدابير والمبادرات والشراكات والإجراءات العملية التي اعتمدتها الجهات المختلفة صاحبة المصلحة حتى الآن من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، وللشروع، منفردين أو مجتمعين، في اتخاذ تدابير عملية أخرى وإطلاق مبادرات وشراكات جديدة يمكن أن تعزز التقدم المحرز في

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٣) القرار ١/٧٠.

(٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٥) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/CP.21، المرفق.

(٦) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٧) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

تنفيذ برنامج العمل، استناداً إلى الزخم المتولد عن اجتماعات الأمم المتحدة وخططها ومؤتمراتها ذات الصلة التي شهدتها الفترة الأخيرة، وعن القرارات التي اتخذت فيها.

٣ - ونذكر أن العالم قد شهد على مدى العقود القليلة الماضية تقدماً اجتماعياً - اقتصادياً ملحوظاً، إذ تحققت على الصعيد العالمي معظم الأهداف الإنمائية للألفية والغايات المقررة في إطارها. ولكن البلدان لم تنل جميعها الحظ الكامل من هذا التقدم العالمي. فقد كان الأداء متبايناً فيما بين أقل البلدان نمواً. وعجزت غالبية أقل البلدان نمواً، التي تشكل أفقر وأضعف مجموعة من البلدان، عن تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الكثير من أقل البلدان نمواً قد قام باعتماد سياسات أقوى، وبتعزيز الحوكمة، وتحقيق مكاسب كبيرة في الحد من انتشار الفقر المدقع، وتحسين النتائج المتحققة في مجالي الصحة والتعليم. وكانت خطى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً أبطأ مما كانت في أقل البلدان نمواً التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع؛ وتحتاج تلك البلدان إلى اعتماد نهج محددة السياق، تشمل توجيه السياسات الوطنية والدعم الدولي نحو أهداف بعينها.

٤ - ونذكر أن أقل البلدان نمواً، على الرغم مما تواجهه من تحديات ومعوقات، تمثل إمكانات ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية التي يمكن الاستفادة بها في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة في العالم. ولذلك، فإن تعزيز الشراكة العالمية التي تلي بشكل فعال الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، بما يشمل الأطفال والشباب والنساء، من شأنه أن يسهم في قضية إحلال السلام والرخاء والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٥ - ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب. ونعيد أيضاً تأكيد التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في حينها وبصورة كاملة، ودعمنا لتعميم مراعاتها في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً. كذلك نؤكد من جديد تصميمنا على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بروح من التضامن العالمي، مع التركيز بصفة خاصة على القضاء على الفقر وتعزيز النمو الشامل للجميع وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للفقراء وأشد الفئات ضعفاً.

أولا - حالة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول والدروس المستخلصة

٦ - نلاحظ أن بلدانا كثيرة من أقل البلدان نموا قد أحرزت تقدما كبيرا في تحقيق نتائج إنمائية إيجابية ومستدامة، على الرغم من وجود تحديات ومعوقات كبيرة. فقد ظلت مستويات أداء النمو وتوقعاته جيدة باستمرار بالنسبة للعديد من تلك البلدان. وأحدثت معظم أقل البلدان نموا زيادة كبيرة في تعبئة الموارد المحلية واستخدامها من أجل التنمية المستدامة. وتشكل المسؤولية والقيادة الوطنية على الصعيد القطري أمرا أساسيا لاستدامة التقدم المحرز في جميع المجالات ذات الأولوية من برنامج عمل إسطنبول.

٧ - ويساورنا القلق من أن أقل البلدان نموا تعاني في مجموعها، في سياق التباطؤ العام في الاقتصاد الدولي، من تباطؤ اقتصاداتها، مع انخفاض معدلات النمو من ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ما يقدر بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥^(٨)، وهو ما يقل بشدة عن معدل النمو الذي تحقق خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، ويعد كثيرا عن هدف التنمية المستدامة المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا بنسبة لا تقل عن ٧ في المائة في المستقبل القريب، وشهدت البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها من السلع الأساسية انخفاضا واضحا في حصائل صادراتها ونمو ناتجها المحلي الإجمالي.

٨ - ونذكر أن بلدانا كثيرة من أقل البلدان نموا ما زالت تواجه تحديات ومعوقات هيكلية متعددة، تشمل ضيق قواعد الإنتاج والتصدير، وركود تدفقات التجارة والاستثمار، وتناقص نمو الإنتاجية، وضعف إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وانتشار الفقر والجوع وسوء التغذية. وتتفاقم هذه التحديات الطويلة الأمد بفعل التحديات الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ، وزيادة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، والنزاعات، وتناقص أسعار السلع الأساسية، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. وما لم يحدث تحول هيكلي يعالج المعوقات المؤسسية والمتعلقة بالقدرات، ستظل أقل البلدان نموا عرضة لمختلف الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٩ - ويلزم استمرار الدعم الخارجي القوي، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل إكمال الموارد المحلية والسياسات والبرامج الوطنية، بغية مساعدة كل بلد من أقل البلدان نموا بصورة فعالة في معالجة هذه المسائل الهامة. ونحن معترفون بما للأفضليات الحالية المتاحة لأقل البلدان نموا من مساهمات هامة.

(٨) *World Economic Situation and Prospects 2016* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.II.C.2).

١٠ - ونذكر أن من الضروري، لتحقيق برنامج عمل إسطنبول والوعد الصادر في إطار خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بألا يخلف الركب أحداً، أن يجري اتخاذ إجراءات سريعة في المجالات المتصلة بالقدرات الإنتاجية، والهياكل الأساسية والطاقة، والزراعة، والأمن الغذائي، والتغذية والتنمية الريفية، والاقتصاد، والتجارة والاستثمار، والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، والتنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتمويل التنمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والهجرة والتحويلات المالية، وبناء القدرة على التحمل.

المقاصد والأهداف والغايات العامة

١١ - نحن ندرك أنه على الرغم من أن أقل البلدان نمواً قد بذلت جهوداً كبيرة من أجل تحقيق المقاصد والأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل إسطنبول، لا يزال هناك الكثير مما يتعين على تلك البلدان وشركائها في التنمية عمله. وثمة حاجة إلى تعزيز التقدم المحرز في جميع القطاعات. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

١٢ - نحنى البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً ونرحب بوفاء العديد من أقل البلدان نمواً بمعايير الخروج من تلك الفئة وإعراب بلدان كثيرة غيرها عن تطلعها إلى ذلك. ونلاحظ مع القلق أنه منذ أن تم في عام ١٩٧١ إيجاد فئة أقل البلدان نمواً، لم يخرج من تلك الفئة رسمياً سوى أربعة بلدان. واستناداً إلى الاتجاهات الحالية، سيلزم بذل جهود متضافرة ونشطة لتمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المتوخى في برنامج عمل إسطنبول. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الانتقال السلس للبلدان التي خرجت من وضع أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع استراتيجيتها الانتقالية، ومع مراعاة الحالة الإنمائية الخاصة لكل بلد.

القدرة الإنتاجية

١٣ - نحن نسلم بأن زيادة القدرة الإنتاجية تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الشاملين للجميع، وهي أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على التكيف. وخلال السنوات الخمس الماضية، أحرز تقدم محدود في تنويع الإنتاج وإضافة القيمة، وفي المشاركة الفعالة من جانب أقل البلدان نمواً في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لتلك البلدان فيما يتعلق بوقف تعرضها للتهميش، وبناء القدرات الإنتاجية، وتسريع

التحول الهيكلي، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وإتاحة العمل اللائق للجميع، مما يترك أثراً سريعاً على صعيد القضاء على الفقر. وتتطلب هذه الحالة تدخلات تتصل بالسياسات الاستراتيجية على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والدولي، وكذلك على المستوى القطاعي. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي دوراً محفزاً.

الهيكل الأساسية والطاقة

١٤ - نؤكد أن وضع هيكل أساسية مادية مستدامة وقادرة على التكيف وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار من المتطلبات الهامة للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ومن الضروري توفير قدر كبير من الاستثمار وتنمية التكنولوجيا، من خلال سبل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المبتكر والتكامل الإقليمي، على أن تدعم ذلك سياسات وممارسات ومؤسسات ولوائح وطنية مناسبة وشفافة تشجع على وجود مناخ استثماري قوي. ومن الأمور الأخرى التي لا تزال لها أهمية بالغة لتنمية الهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً تعزيز الدعم المالي والتقني الذي يقدمه الشركاء في التنمية لتطوير الهياكل الأساسية والإدارة في أقل البلدان نمواً، إضافة إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تعزيز مناخ الاستثمار الأساسي، وتشجيع العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا ذات الصلة من أجل تنمية الهياكل الأساسية وفق شروط متفق عليها.

١٥ - ونؤكد أن الفجوة الحادة في الطاقة التي تواجهها أقل البلدان نمواً تشكل قيداً شديداً على التحول الهيكلي في تلك البلدان. وفي كثير من الأحيان، لا تتوافر سبل الحصول على الطاقة بسبب الافتقار إلى التمويل والتكنولوجيا والهياكل الأساسية اللازمة لتوليد الطاقة وتوريدها، والأخذ بإجراءات التنظيم المناسبة، وتوفير المهارات التقنية والاقتصادية. ويشكل تطوير المهارات وتحسين قدرة المشاريع المحلية على تقديم مستوى جيد من المنتجات والخدمات على أساس مستدام اقتصادياً أمرين هامين أيضاً من أجل إنشاء نظم للطاقة تخدم الجميع وتصل أيضاً إلى المناطق الريفية وفئات السكان الأكثر فقراً. وستكون معالجة هذه المسائل حاسمة في إتاحة الإمكانية أمام الجميع بحلول عام ٢٠٣٠ للحصول على الطاقة الحديثة والمستدامة بتكلفة معقولة وعلى نحو موثوق. فتلك الإمكانية تشكل عاملاً رئيسياً يمكن من تحقيق التنمية ويزعزقها، ويمكن أن يشجع على تنمية القطاع الخاص، ويعزز بناء القدرات الإنتاجية، ويوسع التجارة، ويدعم فرص الحصول على خدمات اجتماعية أفضل، ويعزز الأمن الغذائي. وضمان التقدم التكنولوجي هو أيضاً عنصر أساسي في إيجاد حلول دائمة للتحديات، سواء الاقتصادية أو البيئية، من قبيل توفير العمالة المنتجة وإتاحة العمل اللائق للجميع وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة.

الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية

١٦ - نحن نعتز بأن التقدم المحرز في تنمية القطاع الزراعي والصناعات المتصلة بها التي يعمل فيها أكثر من نصف السكان في معظم أقل البلدان نمواً، أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٧ - ونذكر أن انخفاض الإنتاجية الزراعية ومسألة توافر الغذاء الآمن بتكلفة يمكن تحملها ما زالا يطرحان تحديات هائلة في العديد من أقل البلدان نمواً. وهناك نحو ٢١٠ ملايين شخص في أقل البلدان نمواً، ومعظمهم في المناطق الريفية، لا يستطيعون الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية. وعلاوة على ذلك، فإن أقل البلدان نمواً آخذة في التحضر بخطى سريعة، ونسبة سكان الحضر الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية آخذة في الازدياد. ولا يزال القطاع الزراعي في أقل البلدان نمواً يتأثر بعوامل هيكلية من قبيل عدم كفاية الاستثمار العام والخاص في الهياكل الأساسية المادية، وفي البحوث والخدمات الإرشادية الزراعية، ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق، وانعدام الحياة المأمونة للأراضي - لا سيما بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء، وضعف بناء القدرات، وبطء التقدم في الإصلاحات التنظيمية والسياساتية، وفي التطور العلمي والتكنولوجي، وانعدام فرص الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك التأمين، وسوء المناخ الاستثماري، وعدم كفاية الدعم المقدم لتعزيز وضع المرأة في المناطق الريفية، وفرض القيود على التجارة ووجود تشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، والاحتفاظ بمخزونات حكومية بأسلوب يؤثر تأثيراً ضاراً في الأمن الغذائي، فضلاً عن الصدمات الاقتصادية الدورية مثل تقلبات الأسعار. ونلاحظ أن أقل من ٧ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً يخصص للزراعة. وعلاوة على ذلك، ما برحت التنمية الزراعية تعاني من الآثار الضارة لتغير المناخ والظواهر الجوية البالغة الشدة، ووجود أنماط للطقس أصعب في التنبؤ بها، وتدهور التربة، وتسرب المياه المالحة، وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي، والانحسار في وفرة المياه وتدهور نوعية المياه بسبب زيادة تواتر حالات الجفاف والفيضانات، وتلوث التربة والمياه. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالعمل معاً من أجل التصدي لهذه التحديات في أقل البلدان نمواً. ونلاحظ أيضاً أنه لا غنى عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأخذ بنهج مشتركة بين القطاعات في مجالات المياه والغذاء والطاقة، من أجل زيادة أوجه التآزر وإدارة المقايضات.

الاقتصاد والتجارة والاستثمار

١٨ - يساورنا القلق لأن معدلات النمو في أقل البلدان نمواً قد انخفضت منذ عام ٢٠١١، ونشدد على أهمية عكس هذا الاتجاه. وحسب ما تحدد في برنامج عمل إسطنبول، فإن التجارة والاستثمار هما من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وتحقيق التحول الهيكلي. ويتمثل التحدي القائم أيضاً في تعزيز النمو الشامل للجميع، بطرق منها تمكين جميع النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين، مع تشجيع التنمية المستدامة، نظراً لأن وتيرة الحد من الفقر لا تتناسب مع معدل النمو الاقتصادي.

١٩ - ونلاحظ أن بعض التحسن قد طرأ على إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات أقل البلدان نمواً في بعض البلدان النامية خلال السنوات الخمس الأخيرة. ونعرب عن قلقنا من أن صادرات أقل البلدان نمواً لا تزال تتركز في عدد قليل من المنتجات الأولية المعرضة لتقلب أسعار السلع الأساسية وللصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية. وقد ظلت حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية راكدة، إذ بلغت نسبتها ١,١ في المائة في عام ٢٠١٤، وانخفضت تلك النسبة إلى ٠,٩٧ في المائة في عام ٢٠١٥، وهو مستوى يقل كثيراً عن الهدف الوارد في برنامج عمل إسطنبول والمتمثل في مضاعفة حصة تلك البلدان من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ونقر بأن وجود نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف أمر أساسي لتعزيز تنوع الصادرات، والتجارة، والنمو الاقتصادي.

٢٠ - ويساورنا القلق من أن حصة أقل البلدان نمواً في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة على الصعيد العالمي لا تزال دون تغيير تقريباً منذ عام ٢٠١٣، إذ تبلغ نسبتها ١,٩ في المائة، في حين أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية في أقل البلدان نمواً لا تزال متركزة في عدد قليل من الاقتصادات الغنية بالثروات المعدنية. ونؤكد أن التنوع الاقتصادي وإيجاد بيئة إيجابية مواتية للاستثمارات على جميع المستويات، فضلاً عن تقوية السياسات والتدابير وتركيزها من جانب أقل البلدان نمواً، وبلدان منشأ الاستثمار المباشر الأجنبي، والمنظمات الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين، أمور يمكن أن تزيد كثيراً من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً في السنوات القادمة.

٢١ - ونسلم بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع يظل هدفاً أساسياً من أهداف الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية لكي تصل منافع النمو إلى جميع الناس، وبخاصة الفقراء منهم، مع التركيز على الاستراتيجيات المتعاضدة التي تؤدي إلى التوسع السريع في العمالة المنتجة في أقل البلدان نمواً والنهوض إلى أقصى حد بمساهمة المرأة والشباب في النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

الحكومة الرشيدة على جميع المستويات والتنمية البشرية

٢٢ - ندرك أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحكومة الرشيدة، والشفافية، والمشاركة الديمقراطية، وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والتنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كلها عناصر أساسية لتحقيق السلام والرخاء والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. ومنذ اعتماد برنامج عمل إسطنبول، أحرزت أقل البلدان نموا قدرا من التقدم في هذه المجالات، ولكن ما زال يتعين بذل جهود كبيرة. وقد انضمت بلدان عديدة من أقل البلدان نموا إلى شراكة الحكومات المفتوحة، ونحن نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها بجعل حكوماتها أكثر انفتاحا وخضوعا للمساءلة وتجاوبا مع المواطنين. وانضم اثنان وأربعون بلدا من أقل البلدان نموا إلى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٩). وأحرز تقدم كبير نحو تحقيق هدف توفير التعليم للجميع على المستوى الابتدائي، وشمل ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين في ثلث أقل البلدان نموا. وتشكل النساء ما يقرب من ٢٠ في المائة من جميع البرلمانيين في أقل البلدان نموا. ونحن نسلم بأنه لا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانيات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظلت النساء والفتيات محرومات من التمتع بكامل بحقوق الإنسان والفرص الواجبة لهن.

٢٣ - وندرك أن الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة يمكن أن تساهم مساهمات هامة في التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز صوب توفير التعليم للجميع على المستوى الابتدائي والثانوي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتأكد من توافر سبل الحصول على التعليم الجيد في أقل البلدان نموا للأطفال في سن التعليم الابتدائي غير الملحقين بالمدارس، الذين يزيد عددهم على ٢٤ مليون طفل، وللمراهقين ممن هم في سن مرحلة التعليم الإعدادي وغير ملحقين بالمدارس، وعددهم أكثر من ٢٢ مليون مراهق. ويلزم أيضا تعزيز الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية لكفالة جودة التعليم وضمان أن يزود التعليم جميع المتعلمين بالمهارات اللازمة للتوظيف وللحصول على العمل اللائق.

٢٤ - ونلاحظ أن هناك أيضا حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين إشراك الشباب وتمكينهم. فالشباب يحتاج فرصا للتعليم والعمل والمشاركة في عمليات صنع القرار والإسهام في بناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية وخالية من العنف. ويلزم بذل جهود خاصة لضمان أن يتمتع جميع الشباب، بمن فيهم الفتيات، بسبل الحصول على فرص التعلم مدى الحياة، وبالمساواة في إمكانية الحصول إلى التعليم ذي النوعية الجيدة على جميع المستويات: أي مرحلة

(٩) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، فضلاً عن التدريب التقني والمهني. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بإمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي والاستمرار فيه وإتمامه.

المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

٢٥ - ندرك أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لإزالة الحواجز التي تواجهها النساء والفتيات فيما يتعلق بالعنف الجنساني، والوصول إلى بيئات تعلم آمنة، والحصول على التعليم الجيد، وإمكانية اللجوء إلى نظم العدالة الجنائية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وعلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والحق في التمتع بالفرص الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل، مثل العمالة، والعمل اللائق، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، ومباشرة الأعمال الحرة، والمشاركة في التجارة، وإمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية وامتلاكها، بما في ذلك ملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات، والائتمان، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة. والنساء والفتيات هن أيضاً أكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وعلينا أن نعمل على تعزيز اهتمامنا بالمشاركة الكاملة والفعالية للنساء والفتيات في صنع القرار على جميع المستويات وبالقضاء على التمييز وجميع أشكال العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٢٦ - ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الواجبة لجميع البشر هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف. ونكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في إطار وضع وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

تمويل التنمية

٢٧ - ندرك أنه من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد العامة المحلية الوطنية الإضافية، مشفوعة بالمساعدة الدولية حسب الاقتضاء، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقد اعترُف في أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بالدور المحوري الذي تؤديه تعبئة الموارد المحلية والذي يؤكد مبدأ تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني والمساهمة الهامة من الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي

المباشر من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومع أن أقل البلدان نمواً قد بذلت جهوداً كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، فيلزم إحراز مزيد من التقدم.

٢٨ - ونلاحظ أن التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أسفر عن إحراز تقدم على الصعيد الدولي في تحديد ومواجهة تحديات تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح التي تواجه البلدان النامية، والتأكد من أن جميع البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً، تستفيد من الزيادات في الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات، بسبل منها تنفيذ المعيار الدولي الجديد للتبادل التلقائي للمعلومات.

٢٩ - ويساورنا القلق أيضاً إزاء تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على استنزاف الموارد بعيداً عن أقل البلدان نمواً. فالتدفقات المالية غير المشروعة لها تأثير سلبي على تعبئة الموارد المحلية واستدامة المالية العامة. كما تتضرر التنمية بسبب الأنشطة التي تستند إليها التدفقات المالية غير المشروعة، مثل الفساد والاختلاس والاحتيال والتهرب الضريبي والملاذات الآمنة التي تنشئ حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وغسل الأموال والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ونشدد على أهمية العمل معاً، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون الدولي من أجل القضاء على الفساد وكشف الأصول المسروقة وتجميدها واستردادها وإعادة تدويرها إلى بلدانها الأصلية، على نحو يتسق مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٠ - ونحن ندرك أن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً مهماً في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد العامة محلياً. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل بالنسبة لمجموعة أقل البلدان نمواً أكبر مصدر للتمويل الخارجي. وكان الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً خلال السنوات الأخيرة اتجاهاً يبعث على القلق، ويظل مستوى ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي الذي تحقق في عام ٢٠١٤ دون مستوى ٠,٢٠-٠,١٥ في المائة المستهدف الذي التزم به العديد من البلدان المتقدمة. وفي هذا السياق، نحيط علماً بحدوث زيادة حقيقية بنسبة أربعة في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يستمر ارتفاع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، مما يوحي بأن البلدان المتقدمة النمو آخذة في عكس الاتجاه إلى الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً تمشياً مع الالتزام الذي تعهدت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماعها الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٤ بأن تعكس الاتجاه نحو الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. ونلاحظ مع القلق أن الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك البلدان ظل ثابتاً من

حيث نسبته إلى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ومحصورا في عدد قليل من البلدان والقطاعات. ونوه أيضا بالأهمية المتزايدة للتحويلات المالية.

٣١ - ونرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة بزيادة فرص الحصول على موارده بشروط ميسرة بنسبة ٥٠ في المائة لفائدة أشد البلدان فقرا وضعفا.

٣٢ - وندرك تحديات المديونية الحرجة والقدرة عن تحمل الديون التي يواجهها بعض أقل البلدان نموا. ونسلم بأن القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والدولية، والتوقعات المتعلقة بصاردات البلدان المدينة، وإدارة الدين على نحو يمكن تحمله، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تدعم أيضا إيجاد فرص العمل، والإدارة المالية العامة السليمة على جميع المستويات، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٣٣ - إننا ندرك أن برنامج عمل إسطنبول يوصي بأن تبذل أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية جهودا متضافرة من أجل بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار كيما يتسنى لتلك البلدان إيجاد وتسخير حلول مبتكرة لتحديات التنمية المستدامة وتعزيز القدرات المحلية لأغراض البحث والتطوير من أجل تذليل العقبات الهيكلية أمام تحقيق التنمية المستدامة التي تواجهها تلك البلدان. وعلى الرغم من أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز النتائج الإنمائية الإيجابية، فإن أقل البلدان نموا لم تحرز تقدما كبيرا في هذا المجال منذ اعتماد برنامج العمل. ويساورنا القلق من أن أقل من ٧ في المائة من الأسر المعيشية في أقل البلدان نموا لديها إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، وأن العديد من أقل البلدان نموا تفتقر إلى سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة ميسورة، وأن وعد العلم والتكنولوجيا والابتكار لم يتحقق بعد بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، ونشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا فعليا من أجل سد الفجوة الرقمية. وفي هذا الصدد، نشدد على الأهمية المتزايدة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز النتائج الإنمائية الإيجابية، بما في ذلك في أقل البلدان نموا.

بناء القدرة على الصمود

٣٤ - إننا نشعر ببالغ القلق لأن أقل البلدان نموا تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ بسبب القيود الشديدة التي تحد من قدراتها، ومن هذه الآثار الجفاف المستمر والظواهر الجوية الشديدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وتسرب المياه المالحة، والفيضانات الناجمة عن تفجر البحيرات الجليدية، وتحمض المحيطات، والارتفاع في وتيرة

الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان فضلاً عن زيادة آثارها، مما يشكل خطراً إضافياً يهدد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويساورنا قلق عميق لأن الزيادة في درجة الحرارة على الصعيد العالمي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، والآثار الأخرى لتغير المناخ تؤثر تأثيراً خطيراً على المناطق الساحلية وعلى أقل البلدان نمواً التي هي من البلدان الساحلية الواطئة. ومن دواعي قلقنا أيضاً أن النساء والفتيات كثيراً ما يتضررن على نحو غير متناسب من آثار تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى.

٣٥ - ونلاحظ أن برنامج عمل إسطنبول يسلط الضوء على ضعف مناعة أقل البلدان نمواً أمام مجموعة متنوعة من الصدمات والكوارث، فضلاً عن تغير المناخ، ونؤكد على أن مواطن الضعف هذه تهدد بتقويض الكثير من المكاسب الإنمائية التي حققتها تلك البلدان على مدى العقد الماضي. وقد اعتُرف في إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث بارتفاع مستويات الضعف والخطر في أقل البلدان نمواً، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان قدرة هذه البلدان على مواجهة الكوارث والتعافي منها. ونكرر التأكيد على أن معالجة مواطن الضعف هذه تتطلب تعزيز التعاون الدولي وضمنان إقامة شراكات إقليمية ودولية دائمة وحقيقية من أجل تحسين قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود. وننوه أيضاً بأهمية اعتماد وتنفيذ خطط واستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث من أجل الحيلولة دون نشوء المخاطر والحد من المخاطر القائمة وتعزيز القدرة على التكيف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. ونرحب بكون العديد من أقل البلدان نمواً قد أبلغت عن المساهمات المزمعة المحددة وطنياً، وقامت بتصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية مع التركيز على التدابير الوقائية والنهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة. غير أن الجهود التي تبذلها محدودة النجاح حتى الآن نظراً للقيود التي تحد من قدراتها ومواردها، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني. وعلى الرغم من أن معظم أقل البلدان نمواً وضعت إشكالات من برامج الضمان الاجتماعي، فيغلب أن يكون نطاق تغطيتها محدوداً جداً.

٣٦ - وفي هذا الصدد، نقر بأهمية معالجة مواطن الضعف هذه، ونتخذ الخطوات اللازمة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف من أجل بناء القدرة على الصمود أمام العديد من الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة المبينة في برنامج عمل إسطنبول، مثل برنامج نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية الذي ينفذه البنك الدولي، والتي تساعد البلدان على التصدي للكوارث الطبيعية والأزمات الأخرى، وصندوق أقل البلدان نمواً الذي أعلن المانحون عن تبرعات لفائدته بلغت ٢٤٨ مليون دولار خلال الدورة الحادية والعشرين

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومبادرات صندوق النقد الدولي مثل الإعفاء المؤقت من أسعار الفائدة على قروض الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، وتقديم المنح للتخفيف من الديون في إطار الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، التي تؤدي أيضا دورا هاما في بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود. ويجب تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تخفيف حدة المخاطر وإدارتها، ومعالجة قابلية تأثر أقل البلدان نموا بأنواع مختلفة من الصدمات والأزمات.

٣٧ - ونسلم بأن أقل البلدان نموا التي هي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والتي تعاني من عدم الاستقرار السياسي أو ليس لديها القدرة على توفير الخدمات الأساسية، تواجه تحديات هيكلية محددة وتتطلب اعتماد نهج محددة السياق، بما في ذلك السياسات الوطنية وتدابير الدعم الدولي المحددة الهدف للتصدي لهذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة والتنمية المستدامة. ونحيط علما بالمبادئ التي بينتها مجموعة الدول السبع الموسعة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، وهي البلدان التي تتأثر أو تأثرت بالنزاعات.

٣٨ - وننوه بعقد المؤتمر الوزاري بشأن الشراكات الجديدة من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، الذي التأم في كوتونو في بنن في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، والاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في كاتماندو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والاجتماع الوزاري لأقل البلدان الأفريقية نموا بشأن التحول الهيكلي والخروج من فئة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في ميلانو بإيطاليا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ثانيا - تطلعات وتوصيات

توصيات عامة

٣٩ - من الضروري التخطيط على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق الأهداف الملموسة الواردة في برنامج عمل إسطنبول. ونحن نشجع أقل البلدان نموا على مواصلة إدماج برنامج العمل في خططها الإنمائية الوطنية والقطاعية ونشجع شركاءها في التنمية على مواصلة إدماج برنامج العمل في أطر سياساتها وبرامجها وأنشطتها الوطنية المتعلقة بالتعاون، حسب الاقتضاء.

٤٠ - ونكرر التأكيد على المبادئ التي يُسترشد بها في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، وهي: الملكية والقيادة القطريتان؛ واتباع نهج متكامل؛ والشراكة الحقيقية؛ والتوجه نحو النتائج؛ والسلام

والأمن والتنمية وحقوق الإنسان؛ والإنصاف؛ وإسماع الصوت والتمثيل؛ والموازنة بين دور الدولة واعتبارات السوق.

٤١ - ونحن نرحب بكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سينديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، تؤكد أن أضعف البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً، تستحق اهتماماً خاصاً، وتجسد هموم وتطلعات أقل البلدان نمواً، ونشير إلى القرار الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ بأن تُقام روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض في جميع مؤتمرات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نمواً. ونشدد على أهمية إقامة تآزر قوي في تنفيذ الخطط المعتمدة في الآونة الأخيرة وبرنامج عمل إسطنبول على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ونشجع على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها.

٤٢ - ونسلم أيضاً بأن الشراكات الحقيقية والفعالة والدائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في النهوض بالتنمية المستدامة. وسنشجع على تبادل المعارف وتعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك بين الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في القطاعات المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي دعم الأولويات والاستراتيجيات القطرية. ونلتزم في الوقت نفسه بالسعي إلى تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة، بغية زيادة فعالية الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٤٣ - ونشجع على تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في أقل البلدان نمواً، بدعم وتعاون من المجتمع الدولي بغية إحداث زيادة كبيرة في استخدام وتوافر بيانات جيدة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب نوع الجنس والعمر والمنطقة الجغرافية والدخل والانتماء العرقي والإثني والحالة من حيث الهجرة والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، وهي بيانات ضرورية لكفاءة عمليات وضع السياسات وفعالية المتابعة والاستعراض. ونحن نشجع أقل البلدان نمواً على الاضطلاع بعملية تقييم من أجل تقييم توافر البيانات والإحصاءات حالياً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل إسطنبول على الصعيدين الوطني والمحلي، وكشف الثغرات في البيانات وبناء القدرات الإحصائية من أجل ضمان توافر وموثوقية البيانات المتعلقة بإحصاءات ورصد الأهداف. وينبغي للشركاء في التنمية والمنظمات الدولية ذات الصلة توفير التعاون الدولي وتُشجّع الشراكات على توفير هذا التعاون، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم التقني والمالي إلى أقل البلدان نمواً في هذا المسعى.

بناء القدرات المنتجة

٤٤ - إننا ندرك أهمية بناء القدرات الإنتاجية باعتباره عاملا حاسما للتمكين من تحقيق التنمية والخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وندعو هذه البلدان وشركاءها في التنمية إلى ضمان زيادة التركيز على السياسات والوسائل لمعالجة مسألة بناء القدرات الإنتاجية. وندرك كذلك أن تدفقات رأس المال الخاص، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، تؤدي دورا تكميليا وحافزا في بناء القدرات الإنتاجية وتعزيزها في أقل البلدان نموا. ونحيب بأقل البلدان نموا إلى مواصلة تعزيز المناخ المساند للاستثمار وبالشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني المعزز إلى تلك البلدان من أجل تطوير القدرات الإنتاجية، بما في ذلك تعزيز القدرات الإدارية في أقل البلدان نموا. ونلاحظ أن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي توفر أنشطة تطوير القدرات لأقل البلدان نموا من خلال تقديم المساعدة التقنية المباشرة وتدريب السلطات القطرية ونحن ندعوها إلى مواصلة تعزيز هذا الدعم، وتلبية مطالب تلك البلدان واحتياجاتها، في إطار الالتزامات الحالية، وفقا للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا

٤٥ - نشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المتعلقين بالانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا. ونشدد على أن جهود أقل البلدان نموا من أجل رفع أسماؤها من قائمة هذه البلدان تستند إلى امتلاكها لزمam الأمور وقيادتها، باعتبار أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق البلدان نفسها، ولكنها تحتاج إلى الدعم عن طريق تدابير شراكة دولية ملموسة وجوهرية بروح من المساءلة المتبادلة عن نتائج التنمية.

٤٦ - ونحث أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية على بذل جهود أكثر تضافرا وطموحا من أجل تحقيق هدف برنامج عمل إسطنبول المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المهم أيضا أن يُنظر إلى رفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا لا باعتباره نقطة فاصلة، بل باعتباره خطوة حازمة نحو تحسين التنمية الاقتصادية وكفالة اطرادها ونحو تحقيق التحول الهيكلي الشامل والمحمود. ونشدد على أن النجاح في الانتقال ينبغي أن يستند إلى استراتيجية وطنية للانتقال السلس يضعها كل بلد يُرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا. ونشجع الشركاء في التنمية وفي التجارة ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعمها لتنفيذ استراتيجيات انتقال أقل البلدان نموا وكذلك الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا وتجنب حدوث أي تخفيضات فجائية في المساعدة الإنمائية الرسمية أو المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان المرفوعة من القائمة.

٤٧ - وندعو الشركاء في التنمية والتجارة إلى النظر في إعطاء البلد الذي يرفع اسمه من القائمة الأفضليات التجارية التي كانت متاحة له في السابق بسبب وضعه كواحد من أقل البلدان نموا أو تخفيضها تدريجيا بغية تجنب التخفيض الفجائي، على أساس ثنائي.

٤٨ - ونسلم بأهمية الاستعراضات التي تجريها لجنة السياسات الإنمائية لمعايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا. ونوصي بأن تكون هذه الاستعراضات شاملة، مع مراعاة جميع جوانب تطور السياق الإنمائي الدولي، بما في ذلك الخطط ذات الصلة.

الهياكل الأساسية والطاقة

٤٩ - نشير إلى الهدف الوارد في برنامج عمل إسطنبول والمتمثل في زيادة مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد في أقل البلدان نموا إلى نفس مستوى البلدان النامية الأخرى؛ وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتعزيز القدرات في مجال إنتاج الطاقة، وتجارتها وتوزيعها بهدف كفالة حصول الجميع على طاقة معقولة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة بحلول عام ٢٠٣٠. ونعترف بأن تمويل الهياكل الأساسية وتمكين الجميع من الحصول على الطاقة الحديثة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، يظل تحديا كبيرا يواجه أقل البلدان نموا.

٥٠ - ونؤكد أيضا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤)، وكذلك ضمن إطار مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، ومنتدى الطاقة المستدامة للجميع والمنتدى العالمي للهياكل الأساسية، اللذين عُقدتا في الآونة الأخيرة، بغية كفالة بلوغ هدف حصول الجميع على طاقة معقولة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة بحلول عام ٢٠٣٠، وتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا.

٥١ - وندعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم جهود أقل البلدان نموا من أجل تطوير قطاع الطاقة في مجال توليد الطاقة وتوزيعها وكفاءتها، بما في ذلك في مجال الطاقة المتجددة وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة والغاز الطبيعي، بوسائل منها زيادة المساعدة المالية والتقنية وتيسير استثمار القطاع الخاص، وفقا للأولويات والاحتياجات الوطنية. ونؤكد أن الزيادة الكبيرة في حصة الطاقة المتجددة ضمن مجموعة مصادر الطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة يمكن أن يدعم سبل الحصول على الطاقة في أقل البلدان نموا. ومن الوسائل الفعالة والناجعة لتحسين وضعية حصول الفقراء على الطاقة دعم حلول الحصول على الكهرباء خارج الشبكة. وسنعمل على توفير الدعم الكافي وتيسير الاستفادة من البحوث والتكنولوجيا في مجال الطاقة النظيفة،

وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية وتطوير التكنولوجيا لتزويد أقل البلدان نموا بخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة.

٥٢ - وسنضمن استراتيجياتنا الوطنية للتنمية المستدامة خططاً مرنة وجيدة للاستثمار في الهياكل الأساسية، مع العمل أيضاً على تعزيز بيئتنا المحلية المؤاتية للاستثمار. ونحن نعيد تأكيد التزامنا بتوفير الدعم المالي والتقني المعزز لتنمية الهياكل الأساسية بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية والقطاعية في أقل البلدان نموا واستخدام الأموال المقدمة بشروط ميسرة، حسب الاقتضاء، لحفز وتوظيف مصادر أخرى لتمويل تنمية الهياكل الأساسية وإدارتها. وسنقدم الدعم التقني والمالي لأقل البلدان نموا لترجمة خططها إلى مجموعات مشاريع ملموسة، فضلاً عن تقديمه لفرادى المشاريع القابلة للتنفيذ، بما يشمل دراسات الجدوى، والتفاوض على العقود المعقدة، وإدارة المشاريع.

٥٣ - ونوصي بأن تستعمل جميع أشكال التمويل والأدوات والآليات المالية، بما فيها الموارد المحلية والتمويل الخاص، ومنح المساعدة الإنمائية الرسمية وغير ذلك من أشكال التعاون الإنمائي الدولي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والقروض بشروط ميسرة وبدون شروط ميسرة، والتمويل المختلط، وأدوات التمويل الخاصة الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات تخفيف المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي والنهج الابتكارية الأخرى. وندعو المؤسسات المالية الإنمائية والشركاء في التنمية إلى الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تنسيقاً في الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا، وتخفيف المخاطر وتقاسمها وكفالة وجود ضمانات.

الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية

٥٤ - نؤيد مبادرة الأمين العام للقضاء على الجوع ونوصي بزيادة الاستثمار المستدام والمسؤول في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، على الصعيدين المحلي والدولي، واستخدام الموارد المائية استخداماً مستداماً، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي العام والخاص في مجال الهياكل الأساسية الريفية والحضرية، والتغذية، وحيارة الأراضي المأمونة، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، والوصول إلى الأسواق والتمويل، لا سيما بالنسبة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وبناء مرافق الري، وتطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والقادرة على الصمود والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها استخداماً مستداماً من أجل التنمية المستدامة، وزيادة الفوائد الاقتصادية التي تعود على أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في

ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية والسياحة بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، نلتزم بدعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القوية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية، بوسائل من بينها اتباع نهج متكامل في الإدارة المستدامة للمياه وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي الطبيعي العالمي. وسنسعى أيضاً إلى زيادة الاستثمارات بغرض اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين النظام الغذائي والتغذية للسكان، ولا سيما في حالات الطوارئ مع التركيز بشكل خاص على دعم فرص الحصول على خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي.

٥٦ - ونشير إلى التزامنا بتمكين المرأة في مجال الزراعة، بوسائل من بينها حصول المرأة على الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية، والسيطرة عليها.

٥٧ - ونؤكد من جديد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي لزيادة الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نمواً. ونخطط علماً بالأطر الإقليمية القائمة المتعلقة بآليات توفير احتياطي من المواد الغذائية لمواجهة حالات الطوارئ، وندرك أهمية الأمن الغذائي في حالات الطوارئ والحاجة إلى بناء القدرة على التكيف. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى النظر في تعزيز مثل هذا التعاون على المستوى الإقليمي، ولا سيما لصالح أقل البلدان نمواً. وسوف نستمر في استكشاف طرق لتحسين فعالية آليات توفير احتياطي من المواد الغذائية لمواجهة حالات الطوارئ الغذائية الإنسانية أو كوسيلة للحد من تقلب الأسعار في هذه البلدان. وندرك أن تنوع السلع الأساسية والقيمة المضافة إلى جانب مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وفي التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية تمثل جانباً أساسياً من الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل الخروج من حالة التهميش التي تعيشها، وبناء القدرات الإنتاجية فيها، وتسريع التحول الهيكلي لديها وتوليد فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع المقترن بأثر سريع ومستدام في مجال القضاء على الفقر.

٥٨ - ونؤكد مجدداً التزامنا بحماية النظم الإيكولوجية الأرضية وذات الصلة بالمياه، بما في ذلك الغابات، واستعادتها، واستدامة استخدامها، بما يُمكن من وقف فقدان التنوع البيولوجي، ومعالجة تدهور الأراضي والتربة والتصحر. ومن شأن هذا كله أن يجلب منافع متعددة تشمل تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين، والقضاء على الفقر والمساهمة في السلام والأمن مع تمكين أقل البلدان نمواً من التخفيف بصورة فعالة من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وسوف نشجع أيضاً على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بوسائل

تشمل بذل جهود ترمي إلى الحد من هدر الأغذية على طول سلسلتي الإنتاج والعرض، بما في ذلك الهدر في مرحلة ما بعد الحصاد.

التجارة والاستثمار

٥٩ - ونؤكد من جديد المكانة المرموقة لمنظمة التجارة العالمية باعتبارها المحفل العالمي لوضع قواعد التجارة وإدارتها. و نعتزف بمساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد في استقرار الاقتصاد العالمي وقوّته. ونؤكد من جديد قيمة الممارسة المستمرة التي تتبعها منظمة التجارة العالمية باتخاذ القرارات من خلال عملية تقودها الدول الأعضاء وشاملة للجميع، وشفافة، وقائمة على توافق الآراء.

٦٠ - ونحيط علما بالتعهد الذي قطعه أعضاء منظمة التجارة العالمية بتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بحيث يوفر دفعة قوية لتحقيق الازدهار الشامل والرعاية لجميع الأعضاء ويستجيب لاحتياجات التنمية المحددة للبلدان النامية الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الأعضاء من أقل البلدان نموا.

٦١ - ونؤكد من جديد التزامنا بزيادة الحصة التجارية لأقل البلدان نموا في التجارة العالمية زيادة كبيرة بهدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، بطرق من بينها توسيع القاعدة التصديرية لأقل البلدان نموا.

٦٢ - وفي هذا الصدد، نحثُّ أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل القرارات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية على استيرادها أو حصص محددة عليها، والمتعلقة أيضاً بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، وكذلك تقديم المعونة اليها من أجل التجارة. وسنقوم بزيادة دعم المعونة من أجل التجارة، ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا؛ وسوف نسعى جاهدين لتخصيص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نموا، التي تُقدّم إليها وفقاً لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي. ونرحب أيضاً بالمزيد من التعاون في ما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية. ونشجع أقل البلدان نموا على إدماج منظور التجارة في صلب الخطط الإنمائية الوطنية. وإذ نضع هذا الأمر بعين الاعتبار، نرحب بتمديد صلاحية الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا ليشمل المرحلة الثانية، ونحثُّ الأعضاء على المساهمة في الوقت المناسب في تمويل الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المعزز، بالنظر إلى أن الإطار يُنفذ الإصلاحات المتفق

على ضرورة إجرائها كشرط لاستمراره، وذلك من أجل تنفيذه على نحو فعال ودون أي تعطيل خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٣.

٦٣ - ونحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على مواصلة جهودهم الرامية إلى تسريع انضمام جميع أقل البلدان نمواً الداخلة في مفاوضات معها من أجل الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية إليها ونرحب بالمبادئ التوجيهية الصادرة في عام ٢٠١٢ بخصوص انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

٦٤ - وندعو جميع الشركاء الذين هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تنفيذ جميع قراراتهم الوزارية، وخصوصاً منها القرارات التي تعود بالفائدة على أقل البلدان نمواً. كما ندعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم الدعم الملموس إلى أقل البلدان نمواً من أجل تنويع قاعدة صادراتها، بما في ذلك الدعم المقدم إلى القطاعات الحيوية للتجارة العالمية وإلى تمكينها من تلبية متطلبات اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحوافز التقنية الموضوعة أمام التجارة، لمساعدتها على زيادة حصتها في التجارة العالمية وتعزيز القيمة المضافة المحلية للصادرات.

٦٥ - ونؤكد من جديد التزامنا المشترك بتعزيز الأطر الاستراتيجية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نمواً، والتي تشمل مجالات حيوية للسياسة العامة مثل تطوير الهياكل الأساسية، وتسهيل التجارة والتبادل التجاري، والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بالتراضي.

٦٦ - وفي سبيل زيادة التشجيع على الاستثمار، نوصي أيضاً بوضع أطر تنظيمية وسياسات وطنية تتيح للشركات إمكانية الابتكار، والاستثمار، وتحويل التكنولوجيا إلى فرص عمل ونمو اقتصادي شامل. كما ندعو إلى مزيد من الالتزام من جانب أقل البلدان نمواً، وإلى توسيع نطاق الدعم الدولي المقدم للتكامل الإقليمي من أجل توسيع الأسواق، وتعزيز تسهيل التجارة من خلال تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، وتطوير الهياكل الأساسية عبر الحدود، وسلاسل القيمة الإقليمية والتعاون الإقليمي، التي سوف تساهم بجمعها في تحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة. ومن المفيد بشكل خاص إقامة شراكات فعالة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل معالجة التحديات المعقدة والمتداخلة.

٦٧ - ونشير إلى القرار الوارد في برنامج عمل إسطنبول الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والذي يدعو إلى اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، وتوسيع نطاقها وتنفيذها. ونرحب بالقرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، وبالعرض

المتمثل في تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وإسداء دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

٦٨ - ونذكر أنه كلما زادت قوة وتركيز السياسات والأنشطة والاستراتيجيات التي تتبعها أقل البلدان نمواً، ستتمكن بلدان منشأ الاستثمار الأجنبي المباشر والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أن تزيد بدرجة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً. ونشجع أقل البلدان نمواً على مواصلة تعزيز المناخ المساند للاستثمار، وإنشاء وتعهد مرافق لتشجيع الاستثمار على الصعيد الوطني، ونشجع الشركاء في التنمية على مواصلة دعم بناء القدرات في أقل البلدان نمواً، التي تهدف إلى تحسين قدراتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦٩ - وفي هذا الصدد، ندعو الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى إدراج مسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية الكلية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والذي أن يمكن أن يساهم في تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وفي قدرة أقل البلدان نمواً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وندعو أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يناقش في منتداه السنوي القادم المعني بمتابعة تمويل التنمية، إمكانية اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، وفقاً للقرارات ذات الصلة بهذه المسألة، بما فيها القرار ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا، وولاية المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية المبينة فيها. ونشير إلى أن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي ستدرج ضمن عملية متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها بشكل عام في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٧٠ - وندعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى مواصلة مساعدة أقل البلدان نمواً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، بوسائل تشمل إطاره الخاص المتعلق بسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والاستعراضات التي يجريها لسياسة الاستثمار، وأدلة الاستثمار وغيرها من أنشطة تشجيع الاستثمار. ونشجع أقل البلدان نمواً على زيادة الاستفادة من هذه البرامج وندعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة تمويلها على أساس طوعي. كما ندعو كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى إلى

مواصلة دعمها لأقل البلدان نمواً في مجال تشجيع الاستثمار، حسب الاقتضاء، وتمشياً مع ولاية كل منها.

٧١ - ونشجع أقل البلدان نمواً أيضاً على الاستفادة من آليات دعم التجارة والاستثمار القائمة. ويُقدّم البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العديد من هذه البرامج التي تعالج التأمين والضمانات ضد المخاطر، كما تُقدّم تلك الآليات الدعم الفني والاستشاري للمفاوضات المتعلقة بالاستثمار وتسوية المنازعات.

الحكم الرشيد على جميع المستويات

٧٢ - نشير إلى أن الهدف من برنامج عمل إسطنبول هو تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، من خلال تعزيز العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون؛ وزيادة الكفاءة والانساق والشفافية والمشاركة؛ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نمواً على القيام بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن تعزيز المشاركة وتمكين المجتمع المدني والشباب والنساء وتعزيز الإجراءات الجماعية أن تسهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نشجع أقل البلدان نمواً على المشاركة على نطاق واسع في الشراكات والاتفاقيات والمبادرات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. كما نحيط علماً بعمل الشراكة الحكومية المفتوحة. وندعو كذلك أقل البلدان نمواً التي لم تُوَأْم بعد تشريعاتها الوطنية مع الالتزامات التي تعهدت بها كأعضاء أو كدول أطراف في جميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة التي هي طرف فيها، إلى القيام بذلك.

٧٣ - وندرك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون سلام وأمن، وأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر دون تنمية مستدامة. وفي هذا الصدد، نعترف بأن تحديات التنمية التي تفرضها النزاعات لا تعوق تحقيق التنمية فحسب بل يمكنها أيضاً أن تعكس عقوداً من المكاسب الناجمة عن التنمية. لذا، فإننا ندعو أقل البلدان نمواً إلى القيام، حسب الاقتضاء وبدعم من شركائها في التنمية، ببناء المرونة اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في بلدانها ومناطقها. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم أقل البلدان نمواً التي هي إما في حالة نزاع وإما في مرحلة ما بعد النزاع، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نمواً التي تعاني من العنف الداخلي أو العنف العابر للحدود، وتعاني خصوصاً من التهديد المتأني من التطرف العنيف والإرهاب الدولي، وذلك بهدف إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع قادرة على تحقيق التنمية المستدامة. وسوف نتخذ أيضاً تدابير لضمان أن يكون للمرأة دور في بناء السلام وبناء الدولة.

التنمية البشرية والاجتماعية والاطفال والشباب

٧٤ - ونعترف بأن جودة التعليم وتنمية المهارات تُرسيان الأساس اللازم للتعلم مدى الحياة وللتنمية البشرية بشكل عام. ولذلك، فإننا نؤيد الالتزام العالمي بتوفير التعليم الجيد للجميع في أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان الأكثر فقراً وضعفاً، وذلك وصولاً إلى نهاية المرحلة الثانوية، ونؤكد من جديد الالتزام بالنهوض بالتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي، وضمان المساواة بين الجنسين في الحصول عليها. ونؤكد من جديد أيضاً لزوم الاستثمار في الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لضمان إقامة اقتصاد متنوع ومرن، استناداً إلى مجموعة واسعة من القطاعات، والحد من التقلبات الاقتصادية بالبلد وتمكين البلدان من جني العائد الديمغرافي. ويتعين على برامج التدريب المهني وتطوير المهارات أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الشركات المحلية وأن تولّد الموارد البشرية الماهرة التي يمكن أن تساعد الشركات أيضاً على الاستثمار في التكنولوجيات اللازمة للنهوض في سلسلة القيمة. وسنواصل جهودنا الرامية إلى تحقيق مزيد من التقدم في مجال ضمان التوازن بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي والتخرج منها. وفي هذا الصدد، فإننا نكرر دعوتنا إلى الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم معاهد التعليم العالي وتشجيعها، حسب الاقتضاء، على تخصيص منح دراسية ومقاعد دراسية للطلاب والمتدربين من أقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال والاقتصاد.

٧٥ - ونذكر أن عديد جيل اليوم من الناس الذين تقل أعمارهم عن سن ٢٥ عاماً هو أكبر من أي وقت مضى في التاريخ. وتُشكل الفتيات والفتيان والشابات والشبان العوامل الرئيسية للتغيير اللازم للوصول إلى مستقبل أفضل، وعند تمكينهم، فستكون لديهم إمكانات كبيرة للدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم. وسنعمل على تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب، وضمان المزيد من الفرص لمشاركتهم الهادفة والعمل من أجل وضع حد لجميع أشكال العنف والإساءة ضد الأطفال والشباب، بما في ذلك استغلالهم والاتجار بهم، وتعذيبهم، وغير ذلك من الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال المبكر والقسري. وندعو جميع الدول إلى تعزيز مشاركة الأطفال والشباب كأعضاء فاعلين في المجتمع الدولي، الآن ولاحقاً في الحياة، على نحو يكفل عدم تخلف أي كان عن الركب. وندعو أقل البلدان نمواً إلى وضع سياسات وبرامج لدعم وصول الشباب إلى التعليم الثانوي والعالي والتدريب المهني والعمالة المنتجة والرعاية الصحية، وخاصة للنساء والفتيات. وندعو الشركاء في التنمية إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية لدعم نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي في أقل البلدان نمواً، ودعم

السياسات والبرامج التي توفر الفرص الاقتصادية وفرص العمل المنتج للشباب؛ وتعزز برامج تبادل الشباب، بما في ذلك من خلال الجامعات الافتراضية وآليات التواصل الشبكية الأخرى.

٧٦ - ولتمكين جميع الناس من الاستفادة من النمو، سوف ندمج العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع كهدف محوري في استراتيجياتنا المتعلقة بالتنمية الوطنية.

المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

٧٧ - ونؤكد من جديد الدور الأساسي للمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوقهن الإنسانية، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في الحصول على تعليم عالي الجودة، والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والحصول على التمويل والفرص والموارد الاقتصادية والمشاركة السياسية، وأن يتمتعن كذلك بالمساواة مع الرجال والفتيات في فرص العمالة والعمل اللائق، وفرص القيادة وصنع القرار في جميع المستويات. وسنعمل على إجراء زيادة كبيرة في الاستثمارات من أجل سد الفوارق بين الجنسين وتعزيز الدعم المقدم للمؤسسات، بما في ذلك نظم العدالة الجنائية والمدنية، في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع المستويات. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بطرق من بينها إشراك الرجال والفتيات.

تمويل التنمية

٧٨ - ونقدر الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً الرامية إلى تعزيز فرص توليد الموارد المحلية، ونلتزم بدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً الرامية إلى تعزيز تعبئة إيراداتها ونموها الاقتصادي وتنويع منتجاتها والقيمة المضافة لمنتجاتها المحلية؛ وتوسيع قاعدتها الضريبية ومواصلة جهودها الرامية إلى إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بما يتماشى مع ظروف البلد؛ وتعزيز إدارة الإيرادات من خلال نظم ضريبية حديثة وتصاعدية، وتحسين السياسة الضريبية، وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب وإدارتها. ونحن ملتزمون بالحد من الفساد وزيادة الشفافية على جميع المستويات. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل على تخفيض التدفقات المالية غير المشروعة تخفيضاً كبيراً بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على تعبئة الموارد.

٧٩ - ونؤكد مجدداً أن أحد الاستخدامات المهمة للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، هو تخفيف حشد موارد إضافية من المصادر الأخرى، العامة والخاصة. وفي هذا الصدد، فإننا نخطط علماً بجهود مثل مبادرة أديس أبابا للضرائب. كما نخطط علماً بمنهاج التعاون

في مجال الضرائب الذي أعده صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي.

٨٠ - ونرحب بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجائها الفرعية.

٨١ - ونذكر بأن الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وفرص العمل، وبأن تدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي، هي عناصر حيوية مكمل للجهود الإنمائية الوطنية.

٨٢ - ونؤكد مجدداً أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمراً حاسماً. ويعيد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل منهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا. وتشجعنا تلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزته، وحقق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته. ونحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجدداً التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعهد بالقيام على نحو جماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا في الأجل القصير، وبلغ هدف تخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا.

٨٣ - ويشجعنا أولئك الذين يخصصون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

٨٤ - ونؤكد ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة ديون أقل البلدان نمواً وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء. ونعيد تأكيد التزامنا بالعمل من خلال المبادرات القائمة مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونؤكد من جديد أهمية الشفافية في إدارة الديون.

٨٥ - ونذكر ما لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية.

٨٦ - ونشجع أقل البلدان نمواً على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بتطوير قدراتها على تعقب المعاملات المالية وإدارة الضرائب، وتسهيل الخدمات الجمركية والتحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها، وذلك من أجل المساهمة في نجاح الجهود الرامية لمعالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة. كما نشجع على التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٨٧ - ونشجع على استخدام الأدوات المبتكرة، مثل نظم السداد المصرفي عبر الهاتف النقال ونظم السداد الرقمية، وتحسين فرص الوصول إليها، من قبل جهات تشمل النساء والأعمال التجارية البالغة الصغر، حسب الاقتضاء، ونقر بالدور الذي يمكن لذلك أن يقوم به في تعميم الخدمات المالية وكذلك في خفض التكاليف، وزيادة الشفافية، وتحسين سرعة عمليات السداد وأمنها، وفتح المزيد من الأسواق.

٨٨ - وندعو إلى تقديم الدعم للشراكات والتحالفات العالمية، مثل ائتلاف المعاملات الرقمية أفضل من النقدية والأمانة المؤسسية التابعة له، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، التي توسع نطاق واعتماد تلك الأدوات لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل إسطنبول.

٨٩ - ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية وأثر وفعالية التعاون الإنمائي والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. وسنقوم بمواءمة الأنشطة مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك عن طريق الحد من

التجزؤ، والتعجيل بتحرير المعونة، ولا سيما تلك الموجهة لأقل البلدان نموا والبلدان الأشد احتياجا. وسنقوم بتشجيع الملكية القطرية والتوجه نحو تحقيق النتائج، وتعزيز النظم القطرية واستخدام النهج القائمة على البرامج عند الاقتضاء، وتعزيز الشراكات من أجل التنمية، والحد من تكاليف المعاملات، وزيادة الشفافية والمساءلة المتبادلة. وسنزيد فعالية التنمية ونعزز إمكانية التنبؤ بها عن طريق تزويد البلدان النامية بمعلومات إرشادية منتظمة ومناسبة التوقيت بشأن الدعم المقرر تقديمه في الأجل المتوسط.

٩٠ - ونحن نلتزم بالعمل على اتساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة دعما لتلك الإجراءات.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٩١ - نذكر بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يضطلع بدور هام في تنمية أقل البلدان نموا بمساهمته في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

٩٢ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونحن نسلم بأهمية ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه المختلف وخصوصياته، ونؤكد أنه ينبغي النظر إليه باعتباره تعبيرا عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجاربها وأهدافها المشتركة. وينبغي أن يظل هذا التعاون يسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة.

٩٣ - ونحن نرحب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومواصلة تحسين فعالية التنمية وفقا لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١٠). ونلتزم أيضا بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي.

الهجرة والتحويلات المالية

٩٤ - إننا نعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ونعترف أيضا بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى في تنمية بلدان

(١٠) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق.

المنشأ والعبور والمقصد، وهو ما يتطلب استجابات متسقة وشاملة. وستعاون دولياً من أجل كفالة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجري في ظروف توفر الأمان ويسودها النظام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وللاجئين والمشردين. وينبغي لهذا التعاون أن يعزز أيضاً قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين، ولا سيما في البلدان النامية، على أداء هذا الدور. ونؤكد حق المهاجرين في العودة إلى البلد الذي يحملون جنسيته، ونذكر بأن على الدول أن تضمن استقبال مواطنيها العائدين حسب الأصول الواجبة.

٩٥ - وسنعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحوّل. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء تكلفة التحويلات المالية في ممرات معينة ينخفض فيها حجم التحويلات وترتفع فيها تكاليفها. وسنعمل على كفالة ألا يطلب أي من ممرات التحويل رسوماً تفوق ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على قدر كافٍ من الخدمات المتاحة، لا سيما لمن هم في أشد الحاجة إليها.

٩٦ - ونذكر أن التحويلات المالية من العمال المهاجرين هي في العادة أجور يحولها المهاجرون إلى أسرهم، وهي موجهة أساساً لتلبية جزء من احتياجات الأسر المعيشية المتلقية ولا يمكن مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى. وسنعمل على كفالة أن تتاح خدمات مالية مناسبة وميسورة للمهاجرين وأسرهم في بلدانهم الأصلية والمضيفة على حد سواء. والجمع بين إيرادات التحويلات المالية وتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأخرى يمكن أن يزيد من أثر التحويلات على النمو من خلال تيسير المدخرات والاستثمارات. وسوف نتخذ تدابير ترمي إلى تعزيز الاستثمار المنتج للتحويلات المالية، مثل الاستثمار في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وضمان مشاركة النساء والرجال كشركاء متساوين وكمستفيدين.

٩٧ - وسنقوم بدعم السلطات الوطنية في التصدي لأكبر العقبات التي تعوق استمرار تدفق التحويلات المالية، ومنها على سبيل المثال اتجاه خدمات السحب التي تقدمها المصارف، وذلك للعمل على إتاحة خدمات التحويل المالي عبر الحدود. وسنزيد التنسيق بين السلطات التنظيمية الوطنية لإزالة الحواجز التي تعترض مقدمي خدمات التحويل المالي من غير المصارف الذين يستخدمون الهياكل الأساسية لنظم السداد، وتعزيز الظروف المواتية لإجراء تحويلات أرخص وأسرع وأكثر أماناً في بلدان المصدر والبلدان المتلقية على حد سواء، بسبل منها تعزيز ظروف تنافسية وشفافة في الأسواق.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٩٨ - إننا نؤكد من جديد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل تحسين قدرتها على تطوير التكنولوجيات الأساسية والحصول عليها واستخدامها. ونسلم بأن إنشاء بيئة تمكينية إضافية إلى الأطر القانونية ذات الصلة يمكن أن يمنح الشركات الثقة للاستثمار في التكنولوجيات المتطورة وإقامة شراكات في مجال البحوث في أقل البلدان نموا، وتقديم الحوافز للشركات المحلية من أجل تطوير أو تكيف تكنولوجيات خاصة بها. ونشجع أقل البلدان نموا، بدعم من المجتمع الدولي، على زيادة الاستثمار في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز التعليم العالي والتدريب التقني والمهني، مع كفالة تكافؤ فرص النساء والفتيات في الدخول إلى تلك المجالات وتشجيع مشاركتهن فيها. كما نشجع الشركاء في التنمية على زيادة الدعم المقدم للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا من أجل تهيئة بيئة ناجحة لتطوير التكنولوجيات الجديدة واجتذابها واستخدامها وبناء قدرات وقاعدة معارف محلية، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها على نحو متبادل.

٩٩ - ونؤكد من جديد التزامنا بالتفعيل الكامل لمصرف التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، وذلك بالنظر إلى قدرته على تعزيز القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نخطط علما بقرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي بينت فيه الجمعية بإيجاز الخطوات اللازمة لبدء وتفعيل مصرف التكنولوجيا، بتمويل من التبرعات، بحلول عام ٢٠١٧، ولكفالة الدعم المستمر لمصرف التكنولوجيا من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وسنعمل على تفاذي الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر بين مصرف التكنولوجيا وآلية تيسير التكنولوجيا المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا والتعاون الوثيق بشأن المسائل الإدارية والتقنية على السواء مع فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بتعيين الأمين العام لأعضاء مجلس إدارة مصرف التكنولوجيا وإنشاء صندوق استثماري يتسم بالمرونة اللازمة لاجتذاب التمويل الطوعي من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. ونؤكد أن توفير تفاصيل إضافية بشأن أمور من جملتها الأنشطة المحددة التي سيضطلع بها مصرف التكنولوجيا، والكيفية التي سيتم بها تقييم تلك الأنشطة، سوف يساعد على تعبئة المساعدة الطوعية. وندعو مجلس الإدارة إلى القيام، بمساعدة من الخبراء التقنيين الملائمين، حسب الحاجة، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بصياغة ميثاق قانوني تعتمده الجمعية العامة قبل نهاية عام ٢٠١٦، ووضع غير ذلك من وثائق التشغيل ووثائق السياسات العامة المفصلة اللازمة لتفعيل مصرف التكنولوجيا وعمله على أساس مستدام.

١٠٠ - ونشدد على أن تقديم دعم سخي ومتواصل سيكون أمراً حاسماً لضمان نجاح مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. ونرحب باستضافة تركيا لمصرف التكنولوجيا في غيبيزي، وندعو حكومة تركيا إلى مواصلة دعمها لمصرف التكنولوجيا. ونحث الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلاً عن المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، على تقديم مساعدات مالية وتقنية طوعية إلى مصرف التكنولوجيا لضمان عمله بفعالية.

١٠١ - ونحن ندرك أهمية كفالة وصول الفقراء والأسر المعيشية والمحليات المستبعدة إلى التكنولوجيات المكيفة التي يمكن أن تيسر الدخول إلى أسواق جديدة وتوفير مصادر الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والمياه النقية.

بناء القدرة على الصمود

١٠٢ - ونشدد على أن بناء القدرة على الصمود على المستوى الوطني، وكذلك على المستويات دون الوطنية والمجتمعية والفردية، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس والتعجيل بوتيرة التقدم نحو تحقيق التطلعات الإنمائية المحددة في برنامج عمل إسطنبول. وسيسهم كل من زيادة الاستثمار في قدرات ومؤسسات السلطات المحلية، وبناء موارد الرزق، والعمل على تحقيق النمو السريع والشامل، والتأهب للكوارث، وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الحكم الرشيد، في تعزيز الصمود بطريقة فعالة.

١٠٣ - ونرحب باتفاق باريس الذي حددت بموجبه الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الهدف العالمي للتكيف المتمثل في تعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، وأقرت بأن التكيف هو تحد عالمي يواجه الجميع، مع مراعاة الاحتياجات العاجلة والفورية للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية الإطارية والمعرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ.

١٠٤ - ونرحب بإمكانية اضطلاع اتفاق باريس بدور هام في التحول إلى انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة والمجتمعات المتأقلمة مع تغير المناخ والمساعدة على بناء القدرة على الصمود والحد من الضعف أمام الآثار الضارة لتغير المناخ، مع مراعاة الاحتياجات العاجلة والفورية للبلدان النامية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمعرضة بصفة خاصة لتلك الآثار الضارة.

١٠٥ - وندعو إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات المتعلقة بتغير المناخ ووصول أقل البلدان نمواً إلى جميع الأموال ذات الصلة المتعلقة بتغير المناخ، حسب الاقتضاء.

١٠٦ - ونرحب بقرارات مجلس صندوق المناخ الأخضر الرامية إلى تحقيق توازن نسبته ٥٠:٥٠ بين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وذلك مع مرور الوقت على أساس مكافئ المعونة، والرامية أيضا إلى تزويد البلدان القليلة المنعة بوجه خاص، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الموارد المخصصة لأغراض التكيف. ونرحب بالتعهدات الأخيرة إلى صندوق أقل البلدان نموا في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونحيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل تقديم الدعم للبلدان الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نموا، بغية معالجة احتياجاتها الخاصة بالتكيف. ونشجع الأطراف الأخرى في الاتفاق الإطاري على تقديم ذلك الدعم أو مواصلة تقديمه طوعيا.

١٠٧ - ونشدد على أهمية وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة للحد من أخطار الكوارث على جميع المستويات تمشيا مع إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ودعم القدرات الوطنية والمحلية من أجل الوقاية من الكوارث، والتأهب لها، والتخفيف منها، والتصدي لها، والانتعاش من آثارها، وإعادة الإعمار بعدها. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مواصلة العمل في المؤسسات المعنية من أجل دعم جهود أقل البلدان نموا لبناء قدراتها الوطنية على مواجهة مختلف أنواع الصدمات، بما في ذلك من خلال توفير الأموال وغيرها من الأدوات.

١٠٨ - ونحث كلا من الشركاء في التنمية وأقل البلدان نموا على الاستفادة الكاملة من مختلف البرامج المحددة السياق والصكوك القائمة بالفعل. وفي بعض الحالات، قد تتطلب برامج تعزيز القدرة على الصمود إنشاء آليات للتمويل المجمع على المستوى القطري لتقديم المساعدة وخفض تكاليف المعاملات من أجل بلد بعينه من أقل البلدان نموا.

١٠٩ - ونؤكد الحاجة إلى التقليل من ضعف أقل البلدان نموا إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية، وكذلك حيال تغير المناخ، وإلى تعزيز قدرتها على مجابهة هذه التحديات وغيرها من خلال تقوية قدرتها على الصمود، ونشدد في هذا الصدد على أهمية أن تتعاون البلدان جميعها وسائر الأطراف الفاعلة على مواصلة وضع وتنفيذ تدابير عملية بصورة عاجلة على المستويين الوطني والدولي وذلك بغية بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود لكي يتسنى لها تحمّل الصدمات الاقتصادية والتمكن من تخفيف آثارها السلبية، وتحمل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغلب عليها، وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع البيولوجي، وتحمل الأخطار الطبيعية للتقليل من مخاطر وقوع الكوارث، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل إسطنبول.

١١٠ - ونجدد عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا بالمضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، ونؤكد الضرورة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجه أقل البلدان نمواً بطريقة منسقة. ونذكر أن السير قدماً في طريق تخفيف حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال تعزيز المبادرات القائمة، بهدف بناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود للتغلب على أوجه ضعفها.

١١١ - ونقرر أن نجري تحليلاً متعمقاً بشأن التخفيف من الأزمات وبناء القدرة على الصمود لصالح أقل البلدان نمواً، على المستويين الوطني والدولي، بهدف بناء وزيادة تعزيز القدرة على التخفيف من حدة الأزمات وعلى الصمود في أقل البلدان نمواً، ونطلب إلى الجمعية العامة تحديد معالم ذلك التحليل في دورتها الحادية والسبعين.

١١٢ - ونشدد على أهمية العمل على منع نشوب النزاعات وبناء السلام من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتمكين أقل البلدان نمواً من أن تصبح منفتحة وقادرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تؤدي إلى دورات جديدة من العنف. ويمكن لتدابير منع نشوب النزاعات المزودة بأدوات ملائمة للإنذار المبكر وتقييم المخاطر أن تساعد على تفادي الآثار الضارة للصدمات أو الحد منها على الأقل. ونعرب عن التزامنا باتخاذ إجراءات مبكرة لمنع العنف الشديد والنزاعات المسلحة من خلال دعم وتعزيز مؤسسات الحوكمة الأساسية، وتعزيز القدرات الوطنية من أجل منع نشوب النزاعات وإدارة التوترات المستمرة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المهمشة، بما يشمل النساء والشباب، وتيسير الحوار وبناء توافق الآراء، وتعميم منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر في التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال تحليل النزاعات والتقييم.

١١٣ - ونلاحظ أن النساء والفتيات، ولا سيما من ينتمين منهن إلى أفقر شرائح المجتمع، يردن ضمن من يتأثرون بشكل غير متناسب أثناء الأزمات والكوارث وفي أعقابها. ونعيد تأكيد التزامنا بوضع سياسات وإجراءات مراعية للاعتبارات الجنسانية لمعالجة الأزمات والكوارث، بسبل منها كفالة المشاركة والقيادة للنساء على أساس كامل ومتساوٍ وفعال في عمليات صنع القرار، وبناء قدرتهن على التأهب وانتهاج سبل لكسب الرزق قادرة على الصمود.

الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

١١٤ - ونؤكد من جديد على ضرورة أن يواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الاضطلاع بوظائفه من أجل مساعدة الأمين العام على متابعة ورصد تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بفعالية وعلى الحشد التام

لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة وتنسيق جهودها بغية تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل وكفالة الاتساق في متابعته ورصده على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، ومن أجل تقديم المساعدة في تعبئة الدعم الدولي والموارد الدولية لتنفيذ برنامج العمل. ولهذه الغاية، يتعين على مكتب الممثل السامي أن يواصل القيام بأنشطة التوعية والدعوة لصالح أقل البلدان نمواً، بالمشاركة مع الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع البرلمانات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات، وأن يواصل تقديم الدعم الملئم للمشاورات الجماعية لأقل البلدان نمواً.

١١٥ - ونكرر طلبنا إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيراً للتنفيذ المنسق لبرنامج عمل إسطنبول والاتساق في متابعته ورصده على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وينبغي استخدام آليات التنسيق المتاحة، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على نطاق واسع، وينبغي أن يظل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات نشطاً في هذا الصدد.

١١٦ - ونؤكد من جديد على ضرورة أن تكون هناك روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية.

١١٧ - ونكرر دعوتنا إلى مجالس إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية من أجل الاسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاية كل منها. وهذه المنظمات مدعوة إلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ونحن نشعر بالقلق لأن حصة النفقات المحددة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نمواً آخذة في الانخفاض. ندعو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف إلى إيلاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نمواً، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاية كل منها.

١١٨ - ونؤكد مجدداً أن معاملة أقل البلدان نمواً كمجموعة على أساس انخفاض نصيب الفرد من الدخل ومستوى تنمية الموارد البشرية والضعف الاقتصادي فيها تظل المنطلق الأساسي لاتخاذ تدابير خاصة لصالح تلك الفئة من البلدان، وأن من شأن توسيع نطاق الاعتراف بمركز أقل البلدان نمواً أن يحفز وييسر إدماج برنامج عمل إسطنبول على نحو أفضل في السياسات الإنمائية. ندعو لجنة السياسات الإنمائية إلى النظر في أسباب وعواقب عدم تطبيق فئة أقل

البلدان نمواً من جانب بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأن تدرج ما تتوصل إليه من نتائج بشأن هذه المسألة في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١٩ - ونعيد تأكيد التزامنا بتوسيع سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عمليات صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على المستوى الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز تلك السبل. وندعو لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف وسائر الهيئات التنظيمية الدولية الرئيسية التي تضع المعايير إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة إسماع صوت البلدان النامية في عمليات وضع القواعد لضمان أخذ شواغلها بعين الاعتبار. ونكرر التأكيد على أن زيادة فعالية تمثيل أقل البلدان نمواً في عمليات صنع القرار على المستوى العالمي أمر من شأنه تحسين البيئة الدولية لتنمية تلك الفئة من البلدان. كما نجدد التأكيد على أن النظام والهيكل الاقتصاديين الدوليين ينبغي أن يتسما بالشمول والاستجابة للاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نمواً، بما يكفل مشاركتها الفعالة وإسماع صوتها وتمثيلها على جميع المستويات.

مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

١٢٠ - نشجع الجمعية العامة على النظر في عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢١.